

**(المادة الثانية)**

لتحقيقاً لأهداف هذا الاتفاق يفتح البنك المركزي المصري نيابة عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة ، في فواتر حساباً خاصاً بالدولار الأمريكي الحساب باسم البنك المركزي الجزائري نيابة عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية .

وتزيد قيمة البضائع والخدمات المقدمة من الجمهورية العربية المتحدة في نطاق هذا الاتفاق في الحساب الشخصي المستفيد من هذا الحساب ومن جهة أخرى تزيد المبالغ التي تتقدّم سداداً لقيمة هذه البضائع والخدمات في الحساب الشخصي للقرض ، ولا يتحمل الطرف المدين بایة فائدة .

**(المادة الثالثة)**

يستخدم مبلغ القرض كلياً أو جزئياً في الأغراض الموضح في المادة الأولى من هذا الاتفاق وذلك خلال مدة قدرها ستة أشهر من تاريخ توقيعه .

**(المادة الرابعة)**

مدة القرض اثنتا عشرة سنة و يتم تسديد الجزء المستخدم منه على أقساط نصف سنوية متساوية قدرها عشرون قسطاً ويتحقق القسط الأول من بعد مرور ستين وستة أشهر من تاريخ توقيع هذا الاتفاق .

**(المادة الخامسة)**

تزيد مبالغ الأقساط المستحقة في حساب خاص بالدولار الأمريكي الحساب يفتح لدى البنك المركزي الجزائري باسم البنك المركزي المصري وتستخدم هذه الأقساط فور استحقاقها في تسديد قيمة صادرات جزائرية إلى الجمهورية العربية المتحدة وفقاً لقائمة يتفق عليها بين الطرفين .

**(المادة السادسة)**

في حالة عدم استخدام قيمة أحد الأقساط بالكامل في تسديد قيمة صادرات جزائرية وخدمات خلال فترة سبعة شهور من تاريخ استحقاق ذلك القسط تدعى بلجنة مشتركة أن الافتاد بناء على طلب أحد الطرفين المتقادرين خلال شهر على الأكمل من تاريخ تقديم الطلب وذلك لافتاد ما يلزم لتسديد الرصيد المتبق .

وتحدد هذه اللجنة خلال الشهر التالي لدعوهها الإجراءات التي يمكن من تصدر البضائع والخدمات الجزائرية إلى الجمهورية العربية المتحدة خلال فترة ثلاثة شهور من تاريخ انتهاء أعمال اللجنة .

فإذا تبقى رصيد بعد افتاده مدة الثلاثة شهور المذكورة فإنه يسد بالدولار الأمريكي الحر أو بایة عملة حرة أخرى يتفق عليها الطرفان المتقادران .

**(المادة السابعة)**

في حالة تغير سعر تحالف الدولار الأمريكي بالنسبة للذهب وهو حالياً ٨٨٦٧١ جرام من الذهب الملاصق لكل دولار أمريكي ، تجري التعديلات المناسبة للجزء الذي لم يستخدم من مبلغ القرض والعقود الجاري تنفيذها وكذلك أرصدة الحسابات المفتوحة تنفيذاً لهذا الاتفاق بحيث تظل قيمتها بالذهب واحدة .

**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة**

رقم ٢٠٩٨ لسنة ١٩٦٣

بشأن الموافقة على اتفاق القرض طويل الأجل والكتاب المتبادل المتعلق به الموقع بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية في مدينة الجزائر بتاريخ ٢٤ / ٤ / ١٩٦٣ ، وفرض السيد الدكتور حسين مللف رئيس مؤسسة البنك في التوقيع عليه نيابة عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة ما

مقرر برئاسة الجمهورية في ١٣ ربى الآخر ١٤٨٣ (أول سبتمبر سنة ١٩٦٣)

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وبعد موافقة مجلس الريادة ؛

قرر :

مادة وحيدة — ووفق مع التحفظ بشرط التصديق على اتفاق القرض طويل الأجل والكتاب المتبادل المتعلق به الموقع بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية في مدينة الجزائر بتاريخ ٢٤ / ٤ / ١٩٦٣ ، وفرض السيد الدكتور حسين مللف رئيس مؤسسة البنك في التوقيع عليه نيابة عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة ما

مقرر برئاسة الجمهورية في ١٣ ربى الآخر ١٤٨٣ (أول سبتمبر سنة ١٩٦٣)

بحال عبد الناصر

**اتفاق قرض طويل الأجل**

بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية  
الجزائرية الديمقراطية والشعبية

**(المادة الأولى)**

رغبة في تعزيز الروابط الأخوية القائمة بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية ، ومن أجل تشجيع التنمية الاقتصادية ، تضع حكومة الجمهورية العربية المتحدة تحت تصرف حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية قرضاً يعادل مبلغ عشرة ملايين من الجنيهات المصرية بالدولار الأمريكي الحسابي مقومة بسعر الصرف الرسمي الذي يطبقه البنك المركزي المصري في المعاملات التجارية ويستخدم هذا القرض في استيراد مواد خام وسلع انتاجية وبضائع وخدمات وبعض السلع الاستهلاكية من الجمهورية العربية المتحدة .

**كتاب متبادل**

السيد رئيس وفد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية

تحية طيبة وبعد ،

بالإشارة إلى اتفاق القرض طويل الأجل المبرم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية الموقع عليه بتاريخ اليوم ، أشرف بأن أهنى إلى سعادتكم بأنه قد تم الاتفاق على أن يستخدم مبلغ القرض في الأغراض الآتية :

أولاً — يستخدم ما يعادل مبلغ ثلاثة ملايين جنيه مصرى في تسليم قيمة صادرات سلع استهلاكية إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية وذلك وفقاً لفترة يتفق عليها بين الطرفين وتعهد حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية بعدم إعادة تصدير هذه السلع إلا بعد الحصول على موافقة سابقة من الجمهورية العربية المتحدة .

ثانياً — يستخدم باقي مبلغ القرض في تمويل صادرات سلع انتاجية وخدمات فنية تقدمها الجمهورية العربية المتحدة لإقامة مشروعات انتاجية بالجزائر وذلك وفقاً للشروط التي يتفق عليها بين الحكومتين بالنسبة لموضوعات هذه المشروعات وتكليف انشائها .

وأكون شاكراً لتفضلكم سعادتكم بتأييد ما تقدم .

ونفضلوا بقبول فائق الاحترام ١٩٦٣/٤/٢٤

الجزائر ١٩٦٣/٤/٢٤

رئيس الوفد العربي

**وزارة الخارجية**

**قسرار**

**وزير الخارجية**

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٨ لسنة ١٩٦٣ الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ بشأن الموافقة على اتفاق القرض طويل الأجل والكتاب المتبادل الملحق به الموقع بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية الموقع في مدينة الجزائر بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٤ ،

**قسرار :**

مادة وجيزة — يشرف البريدة الرسمية اتفاق القرض طويل الأجل والكتاب المتبادل الملحق به الموقع بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية الموقع في مدينة الجزائر بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٤ ، ويعمل به اعتباراً من هذا التاريخ ما

**محمود رياض**

**(المادة الخامسة)**

يضع البنك المركزي المصري والبنك المركزي الجزائري بالاتفاق فيما بينهما الترتيبات الفنية اللازمة لتنفيذ هذا الاتفاق .

**(المادة السادسة)**

يعمل بهذا الاتفاق ابتداء من تاريخ التوقيع عليه ويتم التصديق عليه وفقاً لقوانيني المعمول بها في كل من البلدين .

تم التوقيع على هذا الاتفاق بمدينة الجزائر في يوم ٣٠ من شهر ذي القعدة سنة ١٣٨٢ هـ — الموافق ٢٤ من شهر أبريل سنة ١٩٦٣ .

وحرر من نسختين أصلتين باللغة العربية .

عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة

عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية

**كتاب متبادل**

السيد رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة

تحية طيبة وبعد ،

تشرفت باستلام كتابكم بتاريخ اليوم ونصه كالتالي :

”بالإشارة إلى اتفاق القرض طويل الأجل المبرم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية الموقع عليه بتاريخ اليوم أشرف بأن أهنى إلى سعادتكم بأنه قد تم الاتفاق على أن يستخدم مبلغ القرض في الأغراض الآتية :

أولاً — يستخدم ما يعادل مبلغ ثلاثة ملايين جنيه مصرى في تسليم قيمة صادرات سلع استهلاكية إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية وذلك وفقاً لفترة يتفق عليها بين الطرفين وتعهد حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية عدم إعادة تصدير هذه السلع إلا بعد الحصول على موافقة سابقة من الجمهورية العربية المتحدة .

ثانياً — يستخدم باقي مبلغ القرض في تمويل صادرات سلع انتاجية وخدمات فنية تقدمها الجمهورية العربية المتحدة لإقامة مشروعات انتاجية بالجزائر وذلك وفقاً للشروط التي يتفق عليها بين الحكومتين بالنسبة لموضوعات هذه المشروعات وتكليف انشائها .

وأكون شاكراً لتفضلكم سعادتكم بتأييد ما تقدم .

ويمكنني أن أؤكد لكم تأييدنا لما تقدم .

ونفضلوا بقبول فائق الاحترام ١٩٦٣/٤/٢٤

الجزائر ١٩٦٣/٤/٢٤

**رئيس الوفد الجزائري**